الا علام بلو اصطلاح من النحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام
العرب فانما تكون كذلك اذا عبرتها عن موزوناتها ولم تدخل
عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاستغراقية وغيرها
من علامات التنكير فما كان منها بتا تانيث نحو فاعلة وزن قايمة
او وزن الفعل به اولى نحو افعل وزن احمد واما الوزن الخاص
بالفعل فتجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه نتقول
استفعل فعل ماض ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع
لفعل واما ان الوزن الخاص وذيل فلا مدخل له هنا ضرورة انه
ليس الكلام في الموزون وانما هو في الوزن باعتبار موزون ما
فانما يجري عليه حكم موزونه الاصلي فتامله او كان بزيد في اخره
الف ونون نحو فعلان وزن سكران او الف الحاقا مقصورة
نحو فعنلى وزن حبنطى واما الممدودة فلا اثر لها فتقول فعلا
ملحق بقرطاس وفعلا ملحق بقسطاس لم ينصرف الا منكرا وذلك
نحو كل فعله حكمها كذا ورب افعل لا ينصرف وماص فعلان
مونثه فعلى لا ويمنع الصرف وكل فعنلى تنقلب الفه في التثنية
يا قال سيبويه قلت للخليل في قوله كل افعل اذا اردت به الوصف
لا ينصرف كيف قلت لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا
امثال وليس بوصف ثابت في الكلام انما زعمت انما كان على هذا
المثال وكان وصفا لا ينصرف وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت
به الى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية كقولك افعل لا ينصرف اذ
كان صفة فانك لا تصرف افعل كانك قلت هذا البنا وان
كان على وزن منتهى التكسير نحو مفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث
مقصورة كفعلى او ممدودة كفعلا لم ينصرف مطلقا معرفة كان
او نكرة فتقول حمرا فعلا وحبلى فعلى وكل فعلا يعرب ظاهرا وكل
فعلى يعرب تقديرا فلا تصرف شيا من ذلك فان صلحت الالف

لتانيث

٢٨

لتانيث ولا لحاق نحو فعلى بفتح الفا وفعلى بكسرها فان الفها قد
تكون للتانيث نحو سكرى وذفرى وقد تكون للالحاق نحو ارطى ومعزى
جاز فيهما الامران اعتبارا فتقول كل فعلى بفتح الفا مثلا او فعلى
بكسرها تنقلب الفه في التثنية يا ان جعلت الفه للتانيث
لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته لتنكيره بدخول كل وجميع
الاوزان التي ذكرت لا تصلح الا للاسما لخروج عن ذلك نوعان
ما كان وزنا لاسم وليس شيا مما ذكر فليس فيه الا الصرف وذلك مفهوم
مما تقدم فان ذلك لم يذكر في واجب المنع ولا في جائزهما يجوز فيه الوجهان
فلم يبق فيه الا وجوب الصرف مطلقا كقولك فاعل اسما يجمع على
فواعل ووصفا يجمع على فعل اي فعال وما كان وزنا للفعل غير
ما ذكر كقولنا فعل وفعل وفعل فهذه ان اريد بها العموم في الاعراب
والصوف كالذي قبله فان اريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك
ضرب فعل وعلم فعل وظرف فعل وان قرن مثال من الامثلة
الموزون بها بما ينزل منزلة الموزون فحكمه حكمه في الصرف وعدمه
تقول مررت برجل فاعل تكني به عن فاضل مثلا فيصرف لان حكم
المكني عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد افضل مثلا
فتمنعه من الصرف وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تصرف
ويدل على انه في موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا ينبغي
ان يكون علما هنا لان العلم لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون
صفة للنكرة وهذا مذهب سيبويه وخالفه المازني وانتصر له
السيرافي بان افعل اقصى احواله ان يكون كاربع اذا وصف به
لهو اسم وصف به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف ورده ابن
الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا فعرضت الوصفية
فيه فلم يعتد بها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة
فينبغي ان يراعى حكمه قوله وبينته ابه آبي بغير قبح من غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)